

التحوّلات المحلية والإقليمية والدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

آمال الشيخ

إعلامية بالهيئة العامة للاستعلامات

مكان الانعقاد: البيرة وغزة - فلسطين

تاريخ الانعقاد: ٣-٤ ديسمبر ٢٠٢٢

عنوان المؤتمر: المؤتمر السنوي الحادي عشر، لمركز أبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات "التحوّلات المحلية والإقليمية والدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية"

نظّم المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، مؤتمره السنوي الحادي عشر، رؤى استراتيجية: فلسطين ٢٠٢٢، تحت عنوان "التحوّلات المحلية والإقليمية والدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية"، وذلك يومي ٣ و٤ ديسمبر ٢٠٢٢، عقدت جلسات المؤتمر في البيرة وغزة بفلسطين، وعبر تطبيق زووم، بمشاركة أكثر من ٤٠ متحدثًا ورئيس جلسة، من السياسيين والأكاديميين والباحثين والمفكرين من مختلف التجمعات الفلسطينية.

انطلقت فعاليات المؤتمر من تحليل مؤشرات الوضع الراهن في العام ٢٠٢٢، على المستويات المحلية والإسرائيلية والإقليمية والدولية، وتأثيراتها في الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ليقدم رؤى استشرافية لسيرورتها خلال العام ٢٠٢٣، وما تنطوي عليه من تحديات وفرص، وتقديم توصيات للمعنيين بعملية صناعة القرار على المستوى الفلسطيني.

تم تكريّس المؤتمر السنوي لمناقشة تقرير استراتيجي أعدته لجنة السياسات في مركز مسارات ويتوقف أمام التطورات على مختلف الأصعدة الدولية، والإقليمية، والعربية، والإسرائيلية، والفلسطينية.

ناقشت جلسات المؤتمر عناوين مختلفة؛ حيث تناولت الجلسة الأولى خطتي حركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام، بينما عرضت خلال الجلستين الثانية والثالثة ثماني أوراق مرجعية أعدّها خبراء وأكاديميون وباحثون تناولت مستقبل منظمة التحرير في سياق إعادة هندسة السلطة، وتحولات سلطة "حماس" وإعادة إنتاج احتكار الحكم ومصادر القوة، وتجربة اليسار ... الإخفاقات وآفاق التوحيد، والحركات وآفاق التغيير وبناء التيار الوطني، والاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة والقطاع، وفلسطينيو أراضي ٤٨ ومأزق التمثيل، وتحولات الفعل الشعبي بعد هبة أيار ٢٠٢١، بينما تناولت الجلسة الرابعة المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها في القضية الفلسطينية، بمشاركة متحدثين فلسطينيين وعرب، أما الجلسة الخامسة فركزت على حق تقرير المصير والجدل ما بين الأبارتهايد والاستعمار الاستيطاني، وتطرق إلى ما الغائب في الخطاب الفلسطيني، إضافة إلى آفاق التضييق على عمل المؤسسات الحقوقية والأهلية في المرحلة الجديدة.

كما شهد اليوم الثاني الجلستين السادسة والسابعة للتعقيب على التقرير الاستراتيجي "التحوّلات المحليّة والإقليميّة والدوليّة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية"، بمشاركة ١١ شخصية من السياسيين والأكاديميين والباحثين من الجنسين من مختلف التجمعات، واختتم المؤتمر بطاولة مستديرة حول المبادرات والحركات المطروحة للخروج من المأزق، وتناولت خمس مبادرات وحركات، قدمت رؤيتها للخروج من المأزق، وهي: مبادرة الإنقاذ الوطني، والمؤتمر الشعبي الفلسطيني ١٤ مليون، ومؤتمر فلسطيني الخارج، وحركة الشباب الفلسطيني، والمسار البديل.

الجلسة الافتتاحية

شهدت الجلسة الافتتاحية كلمة لرئيسة مجلس أمناء مركز "مسارات" د.فيحاء عبد الهادي، فيما رحب مدير مركز "مسارات" هاني المصري بالحضور في مؤتمر مسارات، وقال إن أهمية المؤتمر تأتي من عقده في ظل تحديات خطيرة تواجه الشعب الفلسطيني خاصة بعد فوز الأحزاب اليمينية المطرفة في انتخابات الحكومة الاسرائيلية، وما تطرحه من مشاريع تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها، مضيفاً أن المؤتمر العام سيساهم في إيجاد استراتيجيات تساعد في



محاربة هذه التحديات خاصة في ظل مشاركة كافة الأطراف والأطراف الفلسطينية والشباب الفلسطيني كذلك.

الجلسة الأولى

ناقشت الجلسة الأولى للمؤتمر رؤية كل من حركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام، واستضافت الجلسة القياديين في حركتي فتح وحماس محمود العالول نائب رئيس حركة فتح، وخليل الحية نائبي رئيس حركة حماس بقطاع غزة لعرض رؤية كل من الحركتين لإنهاء الانقسام.

قال نائب رئيس حركة فتح محمود العالول إن المصالحة ليست بمعزل عما يحدث من تغيرات على الصعيد الدولي والاقليمي ولو كانت معزولة لكان الانقسام قد أنهى منذ زمن. مضيفاً: في الوقت الحالي يعيش الفلسطينيون وضعا ضاغظا يجب أن يصب نحو السير في المصالحة.

فيما أكد نائب رئيس حركة حماس في غزة خليل الحية، خلال كلمته في المؤتمر، إن حركة حماس ترى في الوضع الحالي أن هناك قوة احتلال يجب مواجهتها، وهو ما يدفع للسؤال عن واقعنا الفلسطيني، في ظل الاختلاف في الرؤية ليس فقط بين فتح وحماس وإنما بين الكل، مضيفاً أن التعاطي مع المجتمع الدولي سمح بالضغط نحو الاعتراف في الاحتلال، ما يؤكد الاختلاف ليس على مقعد او حكومة، إنما على الرؤية.

أكد الحية، على أهمية الذهاب نحو الاتفاق على القيادة الفلسطينية الجامعة لشعبنا ممثلة بإعادة بناء منظمة التحرير وتطويرها والاتفاق بعد ذلك على رؤية وطنية جامعة وصولاً للعودة والتحرير، وأضاف أن حماس تقدم رؤيتها من خلال الانطلاق من الرؤية الوطنية الفلسطينية، ونحن في مرحلة تحرر فلسطيني ولا بد أن نجعل مصفوفة الأصدقاء والأعداء وفق هذا المفهوم.

الجلسة الثانية

شهدت الجلسة الثانية التي أدارتها ربا مسروجي الناشطة الوطنية، عرض أربعة أوراق مرجعية للمؤتمر، تناولت واقع منظمة التحرير الفلسطينية ومستقبل علاقتها بالسلطة الوطنية، تحولات سلطة "حماس" وإعادة إنتاج احتكار الحكم ومصادر

القوة في قطاع غزة، تجربة اليسار.. الإخفاقات وآفاق التوحيد، الحركات وآفاق التغيير وبناء التيار الوطني.

بدأت الجلسة بعرض ورقة أحمد جميل عزم أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت والتي جاءت تحت عنوان " واقع منظمة التحرير الفلسطينية ومستقبل علاقتها بالسلطة الوطنية"، وأشار أحمد عزم أن الجلسة تحدثت عن مستويات مختلفة للعمل الفلسطيني من منظمة التحرير الفلسطيني إلى حركتي فتح وحماس واليسار والفكرة المركزية من الجلسة كانت إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة عدم إلغاء السلطة الفلسطينية.

وخلال الجلسة تم عرض ورقة الباحث والكاتب السياسي تيسير محيسن والتي جاء فيها أن "حماس" نجحت طوال ١٥ عاما في البقاء وإعادة إنتاج حكمها للقطاع بصورة منفردة، وطورت مصادر قوتها أو "أصولها الاستراتيجية"، رغم الضغوط الهائلة؛ الأمر الذي جعل الكثيرين يتساءلون عن الكيفية التي مكنت الحركة أن تفعل ذلك. تنطلق الورقة البحثية الحالية من فرضية مفادها "إن من بين عوامل كثيرة مكنت "حماس" من تحقيق ذلك، هو طبيعتها السياسية". هذه الطبيعة البراغمية هي التي تفسر طريقة تفاعل الحركة مع الوقائع السياسية، وتقديمها التنازلات واستثمارها من أجل مكاسبها سواء على صعيد المقاومة والعلاقة مع إسرائيل، أو على صعيد إدارة الحكم وشؤون المجتمع.

وركزت الورقة على تحولات حركة حماس، سلطة ومقاومة وحركة سياسية، وطرحنا الورقة مجموعة من التوصيات، ومنها: أن النهوض بالحالة الفلسطينية، والخروج من مأزقها، ليسا بحاجة إلى أسئلة جديدة فحسب؛ بل إلى فعل سياسي يقوم على انتفاضة شعبية شاملة لقطع الطريق على ترسيخ بدائل سياسية هي أشكال محورة لمنطق الحكم الذاتي نفسه، والعمل على تطوير استراتيجية تكامل الساحات بما يتخطى التأسيس المخصص المكاني، وليس بتعميم نموذج غزة كما تروج له الحكومة التي تدير قطاع غزة.

كما تم عرض ورقة د. حسن أيوب أستاذ السياسة الدولية والسياسات المقارنة في جامعة النجاح الوطنية، والتي جاءت بعنوان تجربة اليسار.. الإخفاقات وآفاق

التوحيد، وتنطلق هذه الورقة من افتراض منهجي يعدّ اليسار الفلسطيني حالة فكرية تتجسد في خيار سياسي متمايز أيديولوجيًا وكفاحيًا عن القوى السائدة على الساحة السياسية الفلسطينية، وتنقسم الورقة إلى أربعة أقسام حيث تناول القسم الأول تاريخ علاقات قوى اليسار مع بعضها من جهة، ومع النظام السياسي الفلسطيني من جهة ثانية، ثم ناقش القسم الثاني السياقات العالمية والإقليمية لتأثيرات العولمة على النظم السياسي وعلى اصطافات القوى الاجتماعية، ثم تطرق القسم الثالث إلى تحولات البنية التنظيمية والسياسية للنظام السياسي الفلسطيني، وخُتمت الورقة بالقسم الرابع الذي تناول العوامل الذاتية عند قوى اليسار، ولخصت الورقة بعض متطلبات نهوض اليسار، وفاق بناء قطب ثالث من خلال التخلي عن المركزية الديمقراطية و ينبغي لقوى اليسار أن تصبح أكثر انفتاحا فكريا وسياسيا على القوى الاجتماعية-السياسية الجديدة على الساحة الفلسطينية، بما فيها الحركات، والأطر الوطنية الديمقراطية، والشخصيات المستقلة، -إطلاق عملية مراجعة ونقد ذاتي جديدة ممأسسة وذات مغزى تشمل التوجهات السياسية، والعجز الفكري والتنظيمي، والبناء الداخلي لقوى اليسار الفلسطيني.

وجاءت الورقة الرابعة "الحركات وآفاق التغيير وبناء التيار الوطني" والتي قدمها أحمد أسعد الباحث في العلوم الاجتماعية، والتي تطرقت الى انه لا يمكن للحركات وحدها بناء التيار الوطني، لكن يمكن للحركات شق الطريق للتغيير أو على الأقل بدء العمل والتحضير لعمليات التغيير، كون التغيير على المستوى المطليبي والسياسي والوطني ليست مهمات فردية أو جماعات وفرق صغيرة؛ وإنما هي مسألة كبرى تحتاج إلى تفاعلات جماعية، وإلى أفعال وممارسات من فاعلين جمعيين وأفعال جماعية، كما تحتاج إلى عمليات تنسيق وتشبيك عبر عقد اجتماعي وطني يعبر عن هوية ومطالب ومكانة كل فلسطيني.

تبنى الورقة فكرة الإصلاح من الداخل وتستند تلك الرؤية على عدد من الأمور أهمها: أن التجربة التاريخية الفلسطينية في الإصلاح لمنظمة التحرير الفلسطينية وتثويرها كانت من الداخل، بالإضافة الى إن المجتمع الفلسطيني والحقل السياسي الفلسطيني يعانون من هشاشات بنيوية في البنى المدنية والحدائية) البنية الأهلية

من عائلات وعشائر وجهوية ما زالت صلبة، وأن أي محاولة للهدم أو استبدال البنى القائم ببنى جديدة، قد يفقد الفلسطينين كثيرا من المكاسب السياسية والتمثيلية والهوياتية والشرعية التي اكتسبت بالممارسة والعرف والتقدم التاريخي، كذلك إن أي اصلاح من الخارج قد يؤدي إلى عدم نهوض أي كيانية أو مؤسسة تمتلك شرعية التمثيل حتى لو التمثيل اللفظي للفلسطينيين نظرا لعدم الاعتراف بها عربيا أو دوليا ولا حتى محليا ، وهذا يترك الفلسطينيين في دائرة مفرغة في التمثيل.

الجلسة الثالثة

استكملت الجلسة الثالثة والتي أدارتها عرين هواري الأكاديمية والناشطة السياسية، عرض الأوراق المرجعية للمؤتمر، وناقشت الأوراق، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة والقطاع، فلسطينيو أراضي ٤٨ ومأزق التمثيل، تحولات الفعل الشعبي بعد هبة أيار ٢٠٢١.

تم عرض ورقة مهند مصطفى التي جاءت بعنوان الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة والقطاع، وتركز هذه الورقة على أن الاستراتيجية الإسرائيلية في جوهرها في تكريس الفصل بين القطاع والضفة ليس من الناحية السياسية فحسب، بل بالأساس بتجزئة القضية الفلسطينية إلى قضيتين، قضية قطاع غزة، وقضية الضفة الغربية.

لا يمكن فصل العدوان الأخير على قطاع غزة عن الأحداث التي كانت في أيار ٢٠٢١، فخلالها توحد الشعب الفلسطيني من اجل مدينة القدس، وأيضا تعبيرا عن قضيته واحدة، وليس فقط شعبا واحدا له قضايا متعددة، لم يكن الانقسام الفلسطيني قرارا إسرائيلية مباشرة، بل جاء نتاج اتفاق أوسلو، وما ولده على الأرض، أي سلطة فلسطينية تتعامل مع نفسها كدولة، وتجري فيها انتخابات،

وفي اول تنافس حقيقي فيها حصل انقسام فلسطيني بعد عام، لكن الانقسام وقع في قلب الاستراتيجية الإسرائيلية، وربما دفعها إلى انتهاز فرصة لتعزيز استراتيجية الفصل في تحدي لفعل الوحدة الفلسطينية الشعبية الوجدانية. بدأ الفصل بين الضفة الغربية وغزة، كفصل ناتج عن صراعات قوى فلسطينية نسيت انها في مرحلة تحرر وطني، ثم تحول إلى حالة بتر بفعل سياسات إسرائيلية عن تعزيز

الانقسام السياسي-الجغرافي بفصل أمني والتعامل مع كل "منطقة" كحالة منفردة ال عالقة بينهما، وجاء العدوان الأخير كحلقة أخرى من حلقات الفصل. وخلال الجلسة تم عرض ورقة بعنوان "فلسطينيو أراضي ٤٨ ومأزق التمثيل" عرضتها حنين زعبي عضو اللجنة المركزية في التجمع الوطني الديمقراطي، والتي قالت إنه حتى الآن وبعد من ٧٠ عاماً لم يحسم الداخل سرديته الأساسية، هل أن المواطنة هي حالة جديدة وان الداخل يريد أن يبدأ بداية جديدة مع الاحتلال ويقطع من خلالها مصيره السياسي ويكون له مصير سياسي جديد، وأشار الزعبي، إلى أنه أمام العنف الاستعماري "الإسرائيلي"، يجب على الداخل الفلسطيني أن يضع برنامج سياسي واضح، وهو لم يتمكن من ذلك ويعيش في سرديات مختلفة، سردية تقول المواطنة خارج الصراع وأخرى تقول المواطنة جزء من الصراع.

وترى هذه الورقة أن المنطق الذي يقول بأن ذهاب التمثيل البرلماني إلى المدني الصرف سيخفف من حدة العلاقة بين ممثلي البرلمان الفلسطينيين وبين السلطات الإسرائيلية، هو منطق خال من الصحة ومن الواقعية، أولاً لان أعضاء الكنيست هم ممثلي شعب لن يستطيعوا أخفاء مواقفهم وتصريحاتهم عن أهم الأحداث: صفقة القرن، الملاحقات، جرائم الجيش، الاحتلال، وهم سيحاسبون عليها حتى عند طرحهم قضايا مدنية، ثانياً: الدولة العبرية ربطت منذ قيامها بين تحسين ظروف الحياة اليومية وبين تعزيز البعد الوطني لفلسطينيي ال٤٨، بمعنى أن التضييق المدني هو أحد أهم وسائل السيطرة السياسية، فعن طريق حصار الفلسطينيين بهمومهم اليومية ترجو الدولة أن تخف أيضاً قدراتهم وطاقاتهم على النضال السياسي، أي أن فصل المدني عن الوطني وأن تحقق فلسطينيا الا أنه لن يتحقق إسرائيليا، وذلك بسبب الحسابات الإسرائيلية التي تربط بين البعدين، ووفق هذه الورقة لا يعود عدم الإنجاز المدني إلى العنصرية ومبنى الدولة وتحولها اليميني فقط، بل هو يعود لمنطق النضال السياسي الفلسطيني أيضاً.

وخلال الجلسة تم عرض ورقة أمير مخول وهو كاتب وسياسي من حيفا، وجاءت الورقة بعنوان "تحوّلات الفعل الشعبي بعد هبة أيار ٢٠٢١" والتي خلصت الى أن هناك حاجة ماسة الى تأطير القراءات الفلسطينية في قراءة جامعة للواقع

الفلسطيني، وفي المقابل الواقع الإسرائيلي الاستعماري الاستيطاني، ومراقبة مناحي السياسات طويلة الامد الساعية لتفتيت المجتمع الفلسطيني والمساهمة في بلورة استراتيجيات فلسطينية برؤية مستقبلية، كما ان هناك ضرورة الالتفات فلسطينياً وعربياً وعالمياً للتحديات التي يواجهها فلسطينيوال٤٨ ومكامن قوتهم والاستفادة منها في صالح معظم قضية فلسطين .

الجلسة الرابعة

ناقشت الجلسة الرابعة، التي أدارها خالد الحروب أستاذ الدراسات الشرق أوسطية والدراسات الاعلامية في جامعة نورث ويسترن في قطر، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بمشاركة خبراء فلسطينيين وعرب، وهم: د. إبراهيم فريحات عميد وأستاذ النزاعات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا، د. محمد السعيد إدريس مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، د. مخيمر أبو سعدة أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، د. عبد الحميد صيام أستاذ دراسات الشرق الأوسط بجامعة رتغرز بنيوجرسي، كاتب وباحث متخصص في شؤون الأمم المتحدة، أ. معين رباني كاتب ومحلل متخصص في الشؤون

الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، محرر مشارك في مجلة جدلية

قال د. عبد الحميد صيام أستاذ دراسات الشرق الأوسط بجامعة رتغرز بنيوجرسي خلال كلمته بالجلسة، إنه في العامين الأخيرين انتشر الخطاب الحقوقي والقانوني نظراً لتأزم القضية الفلسطينية وهذا الخطاب يقدم نفسه احياناً على انه بديلاً للمشروع الوطني الفلسطيني، لذلك علينا أن نكون واعين بضرورة أن يكون الخطاب القانوني ضمن المشروع الوطني وليس العكس.

الجلسة الخامسة

تناولت الجلسة الخامسة التي أدارتها رندة السنيورة المديرية العامة لمركز المرأة الارشاد القانوني والاجتماعي ، حق تقرير المصير وجدل الأبارتهايد والاستعمار الاستيطاني، وتحديث فيها كل من: د. ناصر القدوة رئيس الملتقى الوطني الديمقراطي، وتناول "ما الغائب عن الخطاب الفلسطيني؟"، كما شارك بالجلسة أ. فرانثيسكا ألبانيز: المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الراضي الفلسطينية المحتلة

لمناقشة "لماذا حق تقرير المصير أولاً؟"، إضافة إلى أ. شعوان جبارين مدير مؤسسة الحق، الذي ناقش آفاق التضييق على عمل المؤسسات الحقوقية والأهلية في المرحلة الجديدة.

تناولت الجلسة ورقة د. نمر سلطاني أستاذ الحقوق في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن بعنوان "الخطاب الفلسطيني بين جدل الأبارتهايد والاستعمار الاستيطاني" وتناقش هذه الورقة أهمية الانتباه للعلاقة بين القانون والسياسة، يبحث القسم الأول في المحاذير السياسية والمحدوديات القانونية للخطاب الحقوقي الذي يصنف إسرائيل على أنها أبارتهايد، أما القسم الثاني فيتطرق للنقاش حول الحلول للتنبيه لمخاطر الفصل بين الجانب السياسي والحقوقى وبين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، في حين ينتقد القسم الثالث الحديث عن "استراتيجية حقوقية" موضحة العلاقة بين القانون والتحرير، وتخلص الورقة إلى أن القانون والحقوق لا تغني عن ضرورة وجود حركة وطنية وابتداع مشروع وطني بل لابد من ذلك لكي تتمكن الحركة الوطنية من استثمار القانون بشكل خالق ومصالحة القضية الفلسطينية.

وقال المحاضر بكلية الحقوق في جامعة لندن نمر سلطاني، إن الوضع الحالي يمر بمسارين أولها المسار السلبي كالانقسام الفلسطيني والتطبيع العربي والحكومات المتطرفة من جهة وهذا فرض معادلات جديدة على الشعب الفلسطيني، ولكن بالمقابل هناك نهوض فلسطيني ومقاومة على الأرض والالتفاف حول العلم الفلسطيني وهو أساس القضية الفلسطينية التي تتطلب استراتيجيات جديدة للتعامل.

الجلسة السادسة

تناولت الجلسة السادسة عرض التقرير الاستراتيجي والتعقيب عليه من سياسيين وأكاديميين وباحثين من الجنسين، وأدارت الجلسة أ. عندليب عدوان مؤسسة ومديرة مركز الاعلام المجتمعي، وعقب على التقرير كل من أ. خالدة جرار القيادية الفلسطينية، د. ماهر الشريف الباحث والمؤرخ ورئيس وحدة الأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، د. جورج جقمان: أستاذ في برنامجي الماجستير



في الديمقراطية وحقوق الإنسان والدراسات العربية المعاصرة، وفي دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت، فضلا عن أ. نيروز قرموط الكاتبة والناشطة الفلسطينية، د. عبر ثابت أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أ. حسام أبو النصر الكاتب والمؤرخ، رئيس مجلس بيت القدس للدراسات والبحوث الفلسطينية، مؤسس مجموعة الحكماء.

واستعرضت الجلسة التقرير الاستراتيجي الذي أعدته لجنة السياسات في مركز مسارات، الذي يتناول الحرب الأوكرانية وتداعياتها وتأثيراتها في القضية الفلسطينية، والمعايير المزدوجة ما بين احتلال فلسطين وما يجري في أوكرانيا، وسيناريوهات الحرب، وقضية تايوان، إضافة إلى تأثير الحرب في ملفات دولية أخرى.

وتطرق التقرير إلى قمة "لم الشمل" العربية، وهل ملت الشمل، أم كانت قمة عادية في زمن غير عادي، إضافة إلى اتفاق ترسيم الحدود المائية اللبنانية الإسرائيلية، وهل يشكل بداية مرحلة جديدة، وعودة سوريا البطيئة للعب دورها السابق، وكذلك التغيير في العلاقات الأميركية الخليجية، وهل هو انقلاب أم مجرد تنويع التحالفات، فضلاً عن السيولة وتنويع العلاقات بوصفهما سمتين تميّزان العلاقات الدولية.

الجلسة السابعة

استكملت الجلسة السابعة عرض التقرير الاستراتيجي والتعقيب عليه من سياسيين وأكاديميين وباحثين، أدارت الجلسة الإعلامية منى عوكل، وتم التعقيب على التقرير من: أ. بكر أبو بكر عضو المجلس الاستشاري لحركة فتح، د. غازي حمد القيادي في حركة حماس، أ. ماجدة المصري عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أ. حسن عبده الكاتب والمحلل سياسي، د. عائد ياغي القيادي في حركة المبادرة الوطنية.

وتناول التقرير الاستراتيجي - على الصعيد الإسرائيلي - نتائج الانتخابات الأخيرة، وتداعياتها على القضية الفلسطينية، إضافة إلى أسباب التحولات الجارية في إسرائيل، موضحاً أن إسرائيل تجسّد مشروع استيطاني استعماري إحلالي يستخدم الاحتلال والعدوان والفصل العنصري لتحقيق أهدافه؛ حيث لا ينفح أخذ عنصر واحد من مصادره، كالفصل العنصري أو الأبارتهايد، وإغفال العنصر الجوهرى بوصفه تجسيداً

لمشروع استعماري استيطاني عنصري.

أما على الصعيد الفلسطيني، فتناول التقرير عناوين عدة، ومنها: السلطة بين الانهيار والحل والتغيير، وسياسة القيادة الرسمية وانتقالها إلى استراتيجية تدويل الحل واستمرار التنسيق الأمني، والتلويح بالمقاومة الشعبية والتعاطي عملياً مع "السلام الاقتصادي"، وتوقف أمام تصعيد المقاومة في هذا العام وظاهرة الكتائب، وهل هي قيادة بديلة أم فصائلية جديدة أم ماذا؟ وما المقاومة المثمرة أكثر من غيرها، إضافة إلى شرح أسباب عدم تحوّل الموجات والهبات إلى انتفاضة شاملة، كما عرّج التقرير على حركة فتح والمؤتمر الثامن والخلافة، وحركة حماس والتذبذب ما بين المشاركة والمغالبة، فضلاً عن تشخيص واقع اليسار، وهل يتجاوز المأزق؟

الجلسة الثامنة

أخذت الجلسة الأخيرة شكل الطاولة المستديرة، وأدارها كل من أ. خليل شاهين مدير البرامج في مركز مسارات، و د. عماد أبو رحمة الأكاديمي، والمستشار في مركز مسارات، وتمحورت الجلسة حول المبادرات المطروحة للخروج من المأزق، وتحدث فيها كل من: د. نور عودة الكاتبة والمحللة السياسية التي ناقشت مبادرة الإنقاذ الوطني، أ. عمر عساف منسق لجنة المتابعة للمؤتمر الشعبي الفلسطيني ١٤ مليون والذي تناول المؤتمر الشعبي الفلسطيني ١٤ مليون، أ. زياد العالول: المتحدث باسم مؤتمر فلسطيني الخارج وتناول مؤتمر فلسطيني الخارج، أ. حاتم المحتسب المنسق العام لحركة الشباب الفلسطيني، وتناول حركة الشباب الفلسطيني، أ. خالدية أبو بكر: عضو لجنة المتابعة المركزية في حركة المسار البديل عن إسبانيا وناقشت المسار البديل.

من جانبها رأت نور عودة عضو الملتقى الوطني الديمقراطي أنّ تجذّر الانقسام والانزلاق نحو الانفصال التام إلى كيانين سياسيين لا يُعبران عن تطلعات الشعب الفلسطيني، هو من بين الأمور التي قسمت ظهر الفلسطينيين، وشدّدت عودة، في حديثها على ضرورة إعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني بما يضمن مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات ومحاسبة من يُريد شرف قيادة شعبنا، مُعتبرة أنّ قيادة الشعب الفلسطيني ليست تشريفاً بل تكليف وقد يُسحب عندما يُقرر الشعب

ذلك عبر الانتخابات.

اعتبر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني الذي جاء بعنوان "التحولات المحلية والإقليمية والدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية" أن الفلسطينيين يمرون بمرحلة دفاع استراتيجي، ودعا إلى بحاجة إلى توفير مقومات الصمود والمقاومة.

وشدد التقرير على ضرورة أن تكون المقاومة ضمن استراتيجية واحدة وتحت قيادة واحدة، وليس مجرد رد فعل أو إجراء خاص لهذا الفصيل أو ذاك.

ونوه التقرير إلى أن هناك حاجة لتغيير السلطة واستعادة الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تلعب الهيئة دوراً إدارياً خدمياً، وهو ما أصبح ملحاً في ظل تعرض السلطة لضغوط كبيرة من أجل إدامتها كعميل أمني، أو حلها وتشجيع انهيارها لتحل محلها الفوضى والقتل والسلطات المحلية التي تقيم علاقات منفصلة مع الاحتلال.

وأشار التقرير أن هناك أهمية كبيرة للتخلي عن الأوهام الضارة وخسارة الرهانات على إقامة دولة فلسطين في ظل تشكيل حكومة فاشية تدل على تنامي التطرف في إسرائيل، مما يشير إلى عدم القدرة على استئناف المفاوضات والوصول إليها. حل وطني داخل حدود الدولة الفلسطينية.

وأكد التقرير على أن البديل عن أوهام الدولة الفلسطينية هو حل الدولة الواحدة الاستعماري العنصري، لأن ذلك سيفتح الباب أمام تهجير الفلسطينيين.

واعتبر التقرير أن هناك خطورة من استبدال حل الدولتين باستراتيجية تدويل أو استراتيجية حقوق.